التقري المتسارع للبدو الرحل، وتحديات التنمية في المجال الخدمي في ولاية الترارزه

The accelerated sedentarization of nomads and the development challenges in the field of services in the Wilaya of Trarza

محمد عالي المختار التقي.
كلية الآداب والعلوم الإنسانية؛ جامعة نواكشوط العصرية(موريتانيا).
البريد الإلكتروني: *etaghi@yahoo.fr*

تاريخ الإرسال: 2022/07/12؛ تاريخ القبول:2022/10/19؛ تاريخ النشر:2022/12/15.

الملخص:

لقد ظل المجتمع الموريتاني مجتمعا بدويا يأْنف الاستقرار، حتى مطلع القرن العشرين، حين حدثت تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة، انعكست على نمط الحياة السائد آنذاك، فتحت الباب أمام تسارع ظاهرة التقري، وتناقص أعداد البدو الرحل بشكل ملفت؛ ولقد حظيت ولاية الترارزه، من تلك الظاهرة، بنصيب وافر، جعلها نموذجا هاما لدراسة تلك الظاهرة التي أضحت تطرح إشكالا تنمويا جوهريا لدى السلطات والفاعلين التنمويين؛ وأدت إلى حدوث تباينات كبيرة بين المجالين الريفي والحضري، على مستوى التجهيزات والبنى الخدمية، وشكلت عقبة أمام تعميم وتنمية البنى الخدمية في البلد.

وسنحاول في هذا المقال استعراض نشوء وأنماط تلك الظاهرة ومسارها التطوري، على مستوى ولاية الترارزه الواقعة على مساحة تناهز 67 ألف كلم^2، في الزاوية الجنوبية الغربية من مساحة موريتانيا؛ مع إثارة أبرز الإشكالات المرتبطة بها وما قد ينجم عنها من اختلال تنموي، وتباينات مجالية، تضغط على المجال والبنى الخدمية في تلك الولاية.

الكلمات المفتاحية: البدو الرحل؛ القرى؛ التنمية؛ الخدمات؛ موريتانيا.

Abstract:

Mauritanian society remained a Bedouin society that was stable until the beginning of the 20th century, when many socio-economic and political transformations were reflected in the way of life of the time, opened the door to the acceleration of the phenomenon of sedentarization With a notable decrease in the number of nomads; From this phenomenon. The mandate of the Wilaya du Trarza received a significant share, making it an important model for the study of this phenomenon, which has become a fundamental development problem for development authorities and actors. It has led to significant disparities between rural and urban areas in terms of facilities and service structures, which have been an obstacle to the universalization and development of the country's service structures.

In this article, we will try to review the emergence and the patterns of this phenomenon and its evolution, at the level of the State of Trarzeh, Located on an area of 67 thousand km2, in the southwest corner of Mauritania. In addition to highlighting, the problems associated with it and the resulting imbalance of development, as well as the spatial gaps, which exert pressure on the structures of field and service in this Wilaya.

Key words: Nomads; Villages; Development; Services; Mauritania.

مقدمة:

لقد أدى دخول الاستعمار إلى موريتانيا وظهور الدولة الحديثة فيما بعد؛ وما واكب ذلك من تغيرات بيئية على مستوى البلد، إلى تسارع في ظاهرة التقري (انظر التعليق رقم :1)، وتناقص في نسب البدو الرحل بشكل ملفت تحولت فيه نسبة المستقرين (الريفيين والحضريين) من 9,11% إلى 98,21% بين سنتي 1965 و2013؛ وكذلك إلى حدوث تباينات كبيرة بين المجالين الريفي والحضري، على مستوى التجهيزات والبنى الخدمية.

وسنحاول في هذه المقال، وفي ظل ما تتيحه الإحصائيات والمعطيات المتوفرة؛ استعراض المسار التطوري لنشوء تلك الظاهرة وأنماطها المختلفة، مع ما قد ينجم عنها من اختلال تنموي، وتباينات مجالية، تضغط على المجال والبنى الخدمية في ولاية "الترارزه"، التي تعد نموذجا هاما لدراسة تلك الظاهرة التي أضحت تطرح إشكالا تنمويا جوهريا لدى السلطات والفاعلين التنمويين.

وفي الحقيقة ليس من السهل الحصول على معلومات دقيقة حول ظاهرة التحضر والعمران في البلد، ولا على تقديرات مقبولة علميا لأعداد سكان البلد قبل سنة 1965 (BCRP, 1976)؛ ولتحليل نشأة ونمو المراكز عمرانية، من الناحية الديموغرافية، في ولاية الترارزه، لا مناص من الاستعانة بالمتوفر من المعطيات الإحصائية رغم ما يطبع بعضها أحيانا من التضارب، وعدم التجانس في الفترات الزمنية المرجعية لها.

ويعد استقراء المراجع النظرية والتحليل الإحصائي لنتائج الإحصاءات الوطنية حول السكان والتجمعات والبنى الخدمية، أحد أبرز المرتكزات المنهجية لدراسة هذا الموضوع؛ هذا مع استغلال نتائج

الاستمارة الميدانية المعدة في إطار استكمال أطروحة دكتوراه ناقشها الباحث سنة 2019 حول موضوع الخدمات والمجال في ولاية "الترارزه".

1- تطور أعداد التجمعات السكانية وحداثة نشأتها في المجال الترارزي:

لقد ارتبط تزايد أعداد القرى والتجمعات السكانية، بشكل كبير، بتدخل الدولة ابتداء من 1968 من خلال إحداث حركة توطين البدو في قرى ومراكز إدارية حول نقاط المياه الدائمة، لتلافي مخلفات الجفاف (يوسف عبد المجيد، 1978، ص: 776)، ولهذا السبب أنشئت العديد من القرى خلال العشر سنوات الأولى لفترة الجفاف، قدر عددها بـ 40 قرية، تؤوي حوالي 25000 نسمة. فتزايدت أعداد التجمعات السكانية وتعددت أنماطها، وهو ما يتضح من خلال تحليل المعطيات الإحصائية ونتائج العمل الميداني. وسنحاول في هذا المحور من المقال إلقاء الضوء على تطور المراكز العمرانية في المجال الترارزي، بشكل خاص، وتطورها في البلد بشكل عام؛ وذلك من خلال العناصر التالية:

1. شيوع التقري وتناقص نسب البدو الرحّل:

لقد كان معظم سكان البلاد، عند الاستقلال (1960)، يعتمدون في حياتهم على الاقتصاديات الريفية، فكان ثلثا السكان بدو رحل يعتمدون على الرعي والترحال، في حين يعتمد أغلب الثلث الباقي من السكان، على الزراعة في تجمعات وقرى ريفية، هذا في الحين الذي لم يتجاوز فيه سكان الحضر 9% من مجموع سكان موريتانيا، قبل أن يتضاعف سكان الحضر ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات ونصف بين منتصف سنتي 1962 و1965، من 35682 نسمة إلى 79000 نسمة، وتصل أعداد المراكز الحضرية إلى تسع مراكز، بزيادة أربع مراكز حضرية جديدة، بفعل جهود الدولة الحديثة حينها، في إقامة عاصمة

إقليمية في كل ولاية، وتوفير الخدمات الحكومية الضرورية بها (الخليل النحوي، 1987، ص: 244).

ومع حدوث الانقلابات المناخية وانتشار موجة جديدة؛ تحول التصحر الذي كان عامل بداوة في القديم إلى عامل استقرار وعمران حضري؛ فبدأت أولى الموجات الهامة لاستقرار البدو في البلد، وكان للعوامل الجاذبة في المراكز المستقرة الجديدة دور هام في ذلك، مع توالي واشتداد أزمة الجفاف التي تدعمت لاحقا بظروف حرب الصحراء وما ترتب عنها، فبدأ السكان بالهجرة نحو المدن الناشئة والقرى المستقرة حينئذ، حيث أدت تلك التطورات بعد سنة 1965 إلى تغيرات هامة في أنماط الإقامة لدى السكان، وخاصة بعد تعرض البلاد لموجات من الجفاف، ابتداء من سنة 1966، والتي أرغمت أعداد كبيرة من البدو الرحل بعد فقدان قطعانهم إلى اللجوء إلى المراكز الحضرية والقرى، فضلا عن أن بعضهم أغرته فرص العمل في المدن التعدينية والمراكز الخدمية الحديثة، بالهجرة إلى تلك المدن والمراكز (انظر التعليق رقم : 2).

فعلى ضوء الإحصائيات المقارنة لسنتي 1965 و1975، لا تزال كل الولايات الموريتانية باستثناء ولاية لعصابة و"گورگول" و"گيدي ماغا"، تضم 50% من البدو الرحل سنة 1965، ومن بينهم ولاية الترارزه التي ضمت بالإضافة إلى الحوض الشرقي والحوض الغربي وتكانت نسبة تتراوح بين 70% إلى 80% من السكان المستقرين في سنة 1975، حيث أصبحت كل الولايات تضم أقل من 50% من الرحل من سكان كل منها، باستثناء ولاية الحوض الشرقي (58%) وولاية تكانت (59%)، حيث لم تعد ولاية الترارزه حينها تضم سوى 39% من سكانها من الرحل.

وهكذا بعد سنة 1965 حدثت تطورات عديدة أدت إلى تحولات هامة في أنماط الإقامة لدى السكان، كان من أهمها تعرض البلاد لموجات جفاف شديد انطلاقا من سنة 1966، كما أن منها عامل الجذب لفرص العمل والخدمات في المدن التعدينية والخدمية الحديثة، والتي أرغمت أعدادا هامة من الرحل على الاستقرار في القرى والمدن بحثا عن مصادر رزق بعد فقدان قطعانهم من الماشية؛ فأعادت تلك التحولات تشكيل النسيج الحضري والريفي في البلد، فارتعفت أعداد الريفيين المستقرين إلى 591000 نسمة سنة 1977، بعد أن كانت 433000 نسمة سنة 1963، ثم إلى 444000 نسمة سنة 1977 (انظر التعليق رقم :3)؛ فتضاعفت أعداد سكان الحضر الذين لم تتجاوز نسبتهم 9% من مجموع السكان عشية الاستقلال، خلال ثلاث سنوات ونصف من مطلع سنة 1962 وحتى منتصف سنة 1965، إذ ارتفع عددهم من 35682 نسمة إلى 79000 نسمة (MHUAT, DATAR,. P:8)؛ كما ازدادت أعداد سكان الحضر من 86000 نسمة في سنة 1965 إلى 303819 سنة 1977، وازدادت أعداد سكان الريف المستقرين من 433000 نسمة إلى 547677 نسمة في الفترة ما بين 1963 و1977، وكانت تلك الزيادات كلها على حساب أعداد البدو الرحل التي تناقصت خلال نفس الفترة من 531800 نسمة إلى 487334 نسمة سنة 1977 (الشكل: 1).

وفي ولاية الترارزه نلاحظ تسارعا لظاهرة التقري التي حولت الأرياف من بدو رحل إلى بدو مستقر، بل وحولت بعض القرى القديمة التي سبقت فترات الجفاف الشديدة إلى أماكن مهجورة، وخاصة في الجهات التي تستفيد من مصادر التزود بالمياه، وعلى جنبات الطرق الرئيسية المعبدة، وفي ضواحي المراكز الحضرية الوليدة، كما هو

الحال في مناطق ضفة نهر السينغال (خاصة عند قرى: "كرك"، و"لعويجه"، "كوندي"، وفي محيط بحيرة الركيز)، وعلى امتداد طريق "روصو – نواكشوط"، في منطقة "آفطوط الساحلي" (عبد الله سيدي محمد، ولد أبنو، 2012، ص: 9). ففي العقود التي لحقت سنوات الستينيات لوحظ تناقص كبير في أعداد السكان الرحل، حيث وصلت نسبتهم إلى أقل من 3% من مجموع سكان تلك الولاية، بعد أن كانت تمثل 36,40% سنة 1977، ثم إلى 12,08% سنة 1988، ثم إلى 5,11% سنة 2000 ثم أخيرا إلى 1,88% سنة 2013، وذلك لصالح نسب المستقرين التي ظلت في تزايد مستمر (الشكلين: 1- 2).

الشكل (1): التطور النسبي لأعداد السكان المقيمين المستقرين في موريتانيا (ريف+حضر) والرحل، خلال الفترة 1965-2013

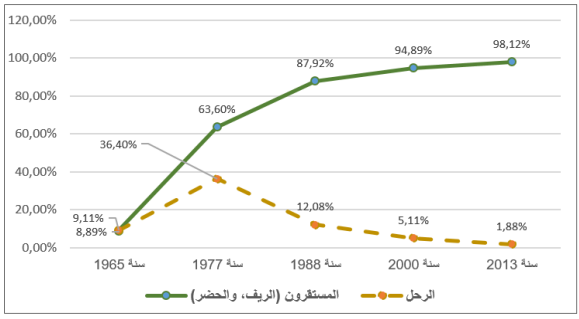

المصدر: معطيات المسح حول السكان 1965، وإحصاءات السكان والمساكن، حسب سنوات 1977، 1988، 2000، 2013، بتصرف

الشكل (2): التطور النسبي (٪) لأعداد السكان المستقرين (الحضريين والريفيين) والرحل في ولاية الترارزه، خلال سنوات 1977 و1988 و2000، و2013

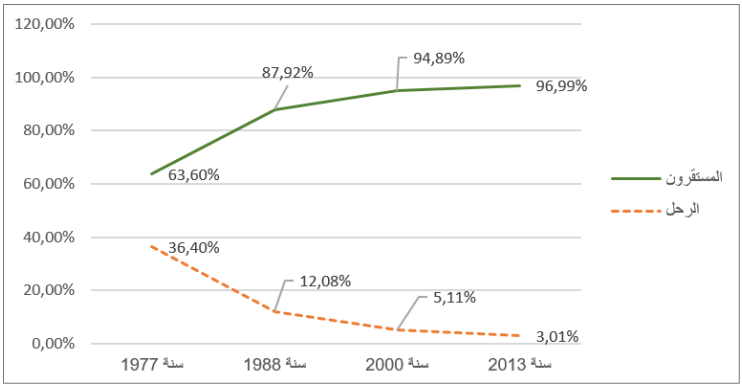

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على:

- إحصاءات السكان والمساكن، حسب سنوات 1977، 1988، 2000، 2013، بتصرف

-R.I.M ; O.N.S. 2017, Monographie régionale de la wilaya du Trarza ; P16

وقد كان ذلك كله لصالح تزايد أعداد السكان المستقرين، وفي نفس السياق شهد المستقرون في المراكز الحضرية ازديادا ملحوظا، كان بمثابة "ترييف" للمدن أكثر منه تمدينا لها. هذا رغم التزايد السكاني الخفيف نسبيا لسكان ولاية الترارزه على المستوى الوطني، إذ اعتبرت من بين أربع ولايات شهدت زيادة سكانية طفيفة (الترارزه، تگانت، لبراكنه، لعصابه) خلال الفترة 1965-2000، على عكس ولايات البلد الأخرى، ولاسيما الشمالية منها، التي شهدت تزايدا سكانيا كبيرا مقارنة بما كانت عليه في سنه 1965 (سيدي عبد الله، ولد المحبوبي، 1996، ص: 64)؛ حيث أصبحت حياة الترحال والبداوة ظاهرة معزولة لدى بعض المنمّين والرحل في ولاية الترارزه بشكل خاص، وبشكل عام في ولايات الوسط والجنوب الشرقي الغنية نسبيا بالمراعي،

رغم نزوح كثير من سكانها نحو المراكز الحضرية الجديدة واستقرارهم على جنبات محاور الطرق الوطنية.

2. تزايد أعداد التجمعات السكانية الترارزية على المستوى الوطني:

لقد شهد المجال الموريتاني تحولات عميقة منذ ستينيات القرن الماضي طالت البنيات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية، كانت نتائجا لعوامل مختلفة أهمها الاستعمار الأجنبي وتأثير الجفاف وظهور المراكز الحضرية، فضلا عن تأثير السياسة القطاعية التي اتبعتها الدولة بعد الاستقلال، والتي اعتمدت على قطاعي مناجم الحديد والصيد البحري وأهملت قطاع الريف. وهي السياسة التي أسهمت في عدم التوازن بين المجال الريفي والمجال الحضري، مما أثر على المجتمع الريفي بصورة أخص، الذي شهد استقرارا كبيرا خلال 25 سنة الأخيرة؛ حيث تناقصت نسبة الرحل بشكل ملحوظ، بعدما كانت تمثل 78% من السكان سنة 1965 لتنزل في إحصاءات 1977-1988-2000 إلى 33.2%، 12.5%، 5%، على التوالي (ONS, 2013, P:2). وقد ازدادت وتيرة هذا التناقص بفعل سنوات الجفاف، وخاصة سنوات 1970-1973-1984(ONS, 2013, P:2)، وبهذا ازداد عدد المستقرات في المجال الموريتاني خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حيث انتقل عددها من 2342 تجمعا سكانيا، إلى 8138 تجمعا سنة 2013، بمعدل زيادة سنوية بلغ 6,87% خلال الفترة 1977-2013 والمراكز.

ولقد بينت نتائج المسح السكاني الأخير (إحصاء 2013) كيف أن ولاية الترارزه كانت من بين أكثر الولايات الموريتانية عددا في المراكز السكانية الصغيرة والتجمعات الحضرية والمراكز، وفي الوقت نفسه الذي ظلت فيه تلك الأعداد في ازدياد مستمر في ولاية الترارزه وخاصة في

السنوات الأخيرة، يتبين من تزايد نسب النمو في أعداد التجمعات الحضرية والريفية. ومن الملاحظ من نتائج الإحصائيات المذكور أن أحجام التجمعات الحضرية التي تفوق 5000 نسمة ظهرت كلها في الولايات الريفية، في حين ظهرت التجمعات التي تقل عن 5000 نسمة في جميع الولايات الموريتانية. ما يعكس أهمية دور التحولات المجالية والاقتصادية والاجتماعية، التي شهدها الاقتصاد الريفي، والتي من أبرزها عامل الجفاف والتصحر، وظهور الطرق البرية الجديدة، ومشاريع البنى التحتية وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والكهرباء، في إعادة تشكيل النسيج الحضري الريفي في البلد.

وقد اختلفت أحجام تلك التجمعات بشكل كبير حيث تقل أعداد سكان البعض منها عن 50 نسمة، وتزيد عن 3000 نسمة في البعض الآخر، غير أن الغالبية العظمى من تلك القرى لا تصل أعداد سكانها إلى 1000 نسمة، أما تعداد 1988 فيظهر زيادة هامة في أعداد القرى التي بلغت 3488 تجمعا، بيد أن هذه الزيادة لا تمثل بالضرورة رصيدا إضافيا إلى ما كان قائما، بل هو تعويض في نفس الوقت لبعض التجمعات التي اختفت خلال التعدادين 1977 و1988، والتي بلغت 360 تجمعا، مما يوضح أن ما لا يقل عن 1821 قرية جديدة قد تم إنشاؤها خلال 11 سنة خلال نفس الفترة، أي بمعدل 165 قرية للسنة، وهي وتيرة متسارعة للاستقرار تلاشت معها أعداد هامة للرحل في فترة وجيزة. ورغم ذلك يلاحظ من خلال نتائج الإحصائيات المتعلقة بأعداد القرى والتجمعات السكانية في موريتانيا سنة 1988، تركز هام لأعداد التجمعات السكانية في المناطق الجنوبية، أكثر من الشمالية، وخاصة في ولايات گورگول (514) والعصابة (479) والحوض الغربي (449)، (حيث خط

المطر 250مم)، وكذلك ولاية الترارزه التي بلغت فيها أعداد تلك التجمعات 391 تجمعا.

كما أن الزيادة السابقة في أعداد التجمعات المستقرة الحضرية والريفية رافقتها زيادة في أحجام تلك التجمعات، حين ازداد متوسط حجم التجمعات (الحضرية والقروية) خلال الفترة 1977-1988 من 386 نسمة في المتوسط للتجمع الواحد لتصل إلى 486 نسمة، ثم إلى أكثر من 451 نسمة في المتوسط للتجمع، خلال الفترة 1977-2000.

ورغم التزايد الهام في أعداد التجمعات السكانية على مستوى البلاد، وبنسبة نمو سنوي بلغت 6,87% والمراكز، إلا أن نسب نمو أعداد تلك التجمعات، بمختلف أنماطها، حسب الولايات ظلت متباينة، ففي الوقت الذي شهد فيه النمو النسبي السنوي لتلك الأعداد، في بعض الولايات، ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 1977-2013، بلغ أعلاه 23,81% سنويا، في ولاية اينشيري، ظل البعض من تلك الولايات في مستويات نمو منخفضة على المستوى الوطني (الشكل: 3)؛ وهو ما يحيل إلى أهمية الزيادة في أعداد التجمعات الصغيرة (دون الـ 50 نسمة)، إذ كانت الزيادة بين سنتي 2000 و2013، معتدلة إلى حد ما، لأعداد التجمعات التي تفوق الـ 50 نسمة، ولم يتجاوز معدل النمو السنوي في أعداد التجمعات في اينشيري 4,40%، مع الفارق في المدى الزمني بين الفترتين كما يلحظ تناقص في أعداد التجمعات التي تفوق الـ 50 نسمة في ولاية آدرار، التي تناقصت بمعدل سنوي بلغ 0,83-% (الشكل: 3).

الشكل (3): معدلات النمو السنوي لأعداد التجمعات الدائمة، خلال الفترتين (1977-2013) و(2000-2013) حسب الولايات

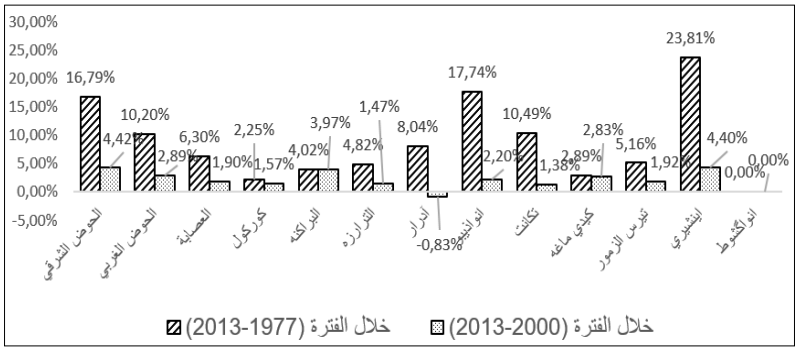

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات إحصاءات السكان والمساكن، حسب سنوات 1977 و 2000 و2013.

3. تزايد التجمعات السكانية في ولاية الترارزه، والتباين المجالي لفترات نشأتها:

لقد لعبت عوامل عديدة، إلى جانب عوامل أخرى تدخل تحت تأثير الجفاف، على توطين البدو الرحل وتزايد التجمعات السكانية المستقرة في البلد وخاصة في ولاية الترارزه، أبرزها محاور النقل الجديدة، حيث انتقل السكان البدو المتضررين من الجفاف إلى الإقامة مؤقتا بالقرب من الطرق الرئيسية، على محور نواكشوط -النعمة (طريق الأمل)، ومحور "نواكشوط-روصو" الذي يعد من أهم المحاور التي جذبت السكان الرحل (الشيخ سعد بوه، 1999، ص: 218)، وذلك خاصة في جزئه الممتد بين روصو والمركز الإداري "تكنت الجديدة"، وذلك على مواقع كانت خالية من أي نوع من المساكن المستقرة قبل انتهاء الأعمال من تشييد هذا المحور سنة 1970 (المختار عيدّله، 2018).

وتجدر الإشارة، هنا، إلى الدور الهام الذي لعبته محاور النقل البري، في التحولات السكانية، وتغيير خارطة التجمعات المستقرة، في المجال الترارزي، حيث أدى تشييد طريق "نواكشوط"-روصو مثلا، إلى

تغيير كبير في خريطة توزيع السكان في مقاطعة المذرذره، التي نزح كثير من السكان فيها للاستقرار على جنبات الطريق الجديد، في ظل شيوع ظاهرة الاستقرار والتقري بين الرحل، وفي هذا السياق تراجعت نسب الرحل من مجموع سكان تلك المقاطعة من 58,5% سنة 1977، إلى 22,9% سنة 1988 (الشيخ سعد بوه، 1999)، ثم إلى نسبة 14,8% سنة 14,8% سنة 2000، ما يعكس تناقصا مستمرا لصالح الاستقرار والتقري المتسارع.

ولقد أثبت بعض السكان في ولاية الترارزه المقدرة على استغلال الإمكانات المتوفرة في الوسط البيئي، من خلال حركة بناء القرى وتوطين الرحل، في تجمعات، منها "تگنت" *(Tingeunt)* في منتصف الطريق بين روصو و"نواگشوط"، ومنها قرية" برينه" *(Baréuna)*، التي أنشأت سنة 1969، كتجمع سكاني صغير، إلى الشمال من بحيرة الركيز"، على بعد 28كلم من تلك البحيرة (يوسف عبد المجيد، 1978، ص: 778-779)، وهي حاليا تضم 2283 نسمة، أي ما يقارب 415 أسرة (ONS, 1977, P: 176). ومنها قرى وتجمعات توجد في الجهة الجنوبية للمجال الترارزي إما على ضفة النهر مثل "المركز الإداري لـ "انتيكان"، و"جدر المحگن"، و"اجاگو"، و"لگصيبه2"، أو بعيدة من ضفة النهر مثل مدينة كرمسين" (MHUAT, 2009, p:47). وهكذا تزايد عدد التجمعات السكانية، ليصل إلى 852 تجمعا سنة 2013 (المكتب الوطني للإحصاء، 2015)، بعد أن كان 319 تجمعا فقط، سنة 1977 (يوسف عبد المجيد، 1978، ص: 778-779).

ولقد بينت معطيات العمل الميداني أن نسبة 19,65% من مجموع التجمعات المعتمدة للدراسة (التي تفوق الـ 50نسمة)، والتي تمت الإجابة

عن سؤال تاريخ تأسيسها (وهي في المجمل 239 من أصل 625 تجمعا سكانيا)، قد نشأت تحديدا في الفترة 1977 – 1988، في حين نشأت قرى النسبة الثانية (16,75%) قبل سنة 1977، وقرى النسبة الثالثة (15,14%) في الفترة 1988-2000، بينما لم تمثل نسبة القرى التي نشأت خلال السنوات الأخيرة في الفترة 2000-2013، سوى 10,14% من مجموع القرى، في حين مثلت نسبة التجمعات التي لم يبين تاريخ نشأتها 38,33%، وتلاحظ كذلك فروق متقاربة لتلك النسب حسب المقاطعات، حيث ظلت نسب أعداد التجمعات التي نشأت خلال نهاية السبعينات وسنوات الثمانينيات (1977-1988)، هي الأعلى.

كما أن جل أعداد القرى التي نشأت في تلك الفترة في الواقع هي من نصيب مقاطعة بوتيلميت بدرجة أولى (27,87%) ثم روصو بدرجة ثانية (19,67%) في حين بقيت المقاطعات الأخرى متقاربة في نسبها من مجموع أعداد التجمعات التي نشأت حسب الفترات المبينة، وينحو الترتيب السابق نفس المنحى تقريبا بالنسبة للمقاطعات، في الفترة 1988-2000 (الشكل: 4).

وتعتبر النسبة الأكبر للتجمعات التي نشأت في الفترة الحديثة (2000-2013) من نصيب مقاطعة بوتيلميت (50,79%) من مجموع التجمعات الناشئة في تلك الفترة، تليها مقاطعة المذرذره (23,81%)، ثم الركيز (17,46%)، في حين تباينت تلك النسب وتقاربت أحيانا في باقي الفترات؛ وهو ما يشير إلى الدينامية التي تشهدها تلك المقاطعات الثلاث في الفترة الأخيرة والتي سبقتها (1998-2000)، مقابل نمو متوازن للقرى حسب المقاطعات في الفترات الأقدم، كما أن الأقدمية في أعداد التجمعات، من خلال توزيع النسب داخل كل مقاطعة، تعكس حداثة

ظاهرة التقري وتفاوتها، في جل تلك المقاطعات، إذ لا تمثل القرى قديمة النشأة سوى نسبا ضئيلة في نصف تلك المقاطعات باستثناء روصو، وكرمسين وإلى حد ما مقاطعة المذرذره (الشكل: 4).

الشكل (4): التباين النسبي للتجمعات السكانية، حسب المقاطعات، من مجموع أعداد التجمعات حسب فترات النشأة

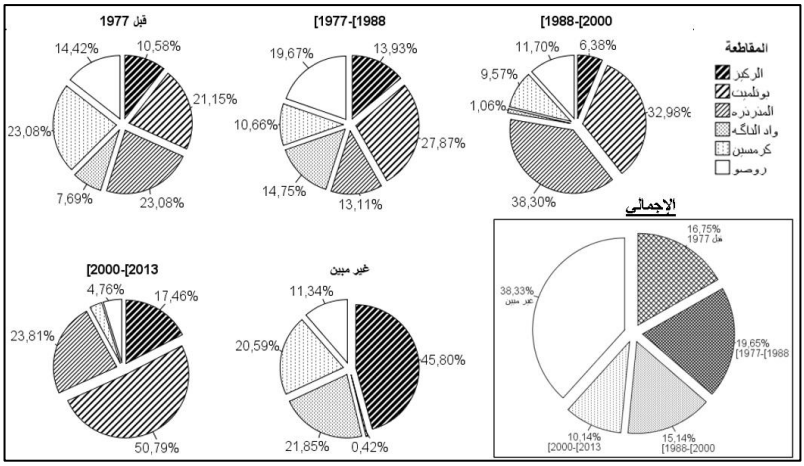

المصدر: معيطات الاستمارة الميدانية، 2018

وهكذا تظهر المعطيات والأرقام السابقة، التذبذب بين الزيادة والنقص في بعض الأحيان، في أعداد التجمعات السكانية، كما أنه من الملاحظ أن عملية التوسع والانتقال من القرى القديمة إلى الحديثة، التي عملت على تزايد تلك التجمعات، قد تمت أساسا على جنبات الطرق الرئيسية وإلى حد ما الثانوية، حيث أن جزءً هاما من القرى القديمة يتواجد في مناطق مركزية نوعا ما، بخلاف القرى الجديدة التي تركز معظمها على جنبات الطرق البرية المعبدة، وهو ما يتضح من تتبع خريطة مسارات الهجرة القروية في ولاية الترارزه.

وكما أن نشأة بعض القرى والتجمعات في ولاية الترارزه جاءت تلقائية إلا أن معظمها نشأ وتدعم بفعل تضامن وتماسك اجتماعي للسكان المحليين، تجسد في البحث عن مصادر استقرار لسكان القرى من خلال الحصول على تمويلات البنى الخدمية كالمدارس والمساجد، ومحطات توليد الماء والكهرباء ... وهي ظاهرة مألوفة لدى المجتمع الموريتاني، وذات ارتباط كبير فيما يبدو بالتنافس على المناصب السياسية والوظائف والامتيازات الحكومية، كما تؤكد على ذلك معايشة الواقع الموريتاني.

وهي مسألة زادت من ظاهرة تفتيت القرى وتشتتها في الولاية، وظهور قرى جديدة صغيرة الحجم، تزيد من تكاليف إنشاء وتوفير البنى الخدمية في الولاية، وهي مسألة تزيد الفجوة بين المدن عواصم المقاطعات، وظهيرها الريفي بشكل ملفت، وتقلل من فرص تنمية وتطوير التجمعات الريفية، وتحفز الهجرة من الريف إلى الحضر.

ورغم ذلك فقد جاءت معظم مظاهر التقري في الولاية كاستجابة لظروف طبيعية بحته، لم تعط الوقت الكافي للدخول التدريجي للبدو الرحل في حياة الاستقرار والتحضر، ما انعكس بشكل كبير على مستوى خصائص المدن حديثة النشأة، والتي امتزجت فيها أنماط السكن الحضري بالسكن البدوي، ما طرح فيها مشاكل حضرية وخاصة في بداية الثمانينيات وبداية التسعينيات، كان في مقدمتها مشكل التزود بالمياه.

4. تنوع أنماط وأحجام التجمعات السكانية في ولاية الترارزه:

لقد اختلفت أحجام التجمعات الترارزية خلال العقود الأخيرة، اختلافا كثيرا يعكس الأهمية العددية للتجمعات من الحجم الصغير

جدا، والتي لا تتجاوز أعداد سكانها عشرات الأفراد في أحيان كثيرة، كما أن منها التجمعات الكبيرة نسبيا التي يزيد أعداد أفرادها عن 2000 نسمة.

5. تعدد وتغير أنماط الاستقرار العمراني في ولاية التارارزه:

لقد اختلفت أعداد التجمعات السكانية ونسبها من مجموع أعداد التجمعات في ولاية التارارزه بين سنتي 2000 و2013 اختلافا بيّنا يعكس التزايد العددي المستمر للقرى والتجمعات في الولاية؛ إذ يتضح أن التجمعات الصغيرة جدا (التي يقل عدد سكانها عن 50 نسمة) قد مثلت أعدادها سنة 2013، نسبة 28,33%، ومثلت أعداد التجمعات التي تراوح عدد سكانها بين 50 و200 نسمة، نسبة 35,09%، كما مثل أعداد تجمعات القرى الصغيرة والقرى المتوسطة، على التوالي نسبتي 23,62% و9,86%، في حين لم تحظ تجمعات القرى الكبيرة التي يتراوح عدد سكانها بين 1000 و5000 نسمة، سوى بنسبة 2,41%، أما التجمعات التي يساوي عدد سكانها 5000 فما فوق فلم تمثل أعدادها سوى نسبة ضئيلة جد (2,41%)، وذلك كله من مجموع أعداد التجمعات السكانية في ولاية التارارزه، والتي بلغت 872 تجمعا سنة 2013 (الشكل: 5).

الشكل (5): التباين النسبي لأعداد التجمعات السكانية الدائمة في ولاية الترارزه، حسب الأنماط، خلال سنوات 1977-2000-2013.

سنة 1977		
الأنماط	العدد	%
مدينة	2	0,63%
قرية كبيرة	9	2,82%
قرية متوسطة	34	10,66%
قرية صغيرة	177	55,49%
نجع	97	30,41%
الإجمالي	319	100,00%

سنة 2000		
الأنماط	العدد	%
مدينة	3	0,50%
قرية كبيرة	38	6,37%
قرية متوسطة	73	12,23%
قرية صغيرة	213	35,68%
نجع	270	45,23%
الإجمالي	597	100,00%

سنة 2013		
الأنماط	العدد	%
مدينة	3	0,34%
قرية كبيرة	24	2,75%
قرية متوسطة	87	9,98%
قرية صغيرة	205	23,51%
نجع	553	63,42%
الإجمالي	872	100,00%

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على تحليل نتائج الاحصاءات العامة حول السكان والمساكن الخاصة بأعداد التجمعات السكانية:

(Répertoires des lieux habités de 1977 , 2000 et 2013 ; ONS)

6. تعدد وتغير أنماط الاستقرار العمراني في ولاية الترارزه:

يلاحظ الى جانب التعدد والتغير في أنماط الاستقرار العمراني، في ولاية الترارزه، حسب السنوات، من تجمعات سكانية صغيرة جدا (نجع) وقرى صغيرة وأخرى متوسطة، إلى قرى كبيرة، يلاحظ، أن أعداد المدن ونسبها ظلت ضعيفة خلال الفترة (2000-2013) بالمقارنة مع التجمعات الصغيرة والقرى المتوسطة.

هذا مع ثبات ملحوظ بين سنتي 2000 و2013 في أعداد ونسب التجمعات الريفية الكبيرة (شبه الحضرية)، وزيادة هامة متوسطة في أعداد القرى المتوسطة، أما القرى والتجمعات الصغيرة جدا فقد اتسمت بزيادة هامة وملفتة، حيث بلغ معدل نموها السنوي خلال الفترة 1977-

2013 13,06%، مقابل نسب مرتفعة، نوعا ما، للقرى الكبيرة والقرى المتوسطة التي بلغ نموها 4,63%، 4,33% على التوالي (الشكل: 6)، وهو ما يشير إلى أن ظاهرة التقري تلك هي ظاهرة منتشرة ومتسارعة لتجمعات صغيرة وهشة، لا تتسم بأي وظائف مجالية تذكر، باستثناء الوظيفة السكنية، وهو ما قد يطرح إشكالات تنموية كبيرة، لاحقا، على مستوى المجال الترارزي بمجمله.

الشكل (6): معدلات النمو السنوي (%) لأعداد التجمعات السكانية الدائمة في ولاية الترارزه، حسب الأنماط خلال 1977-2013

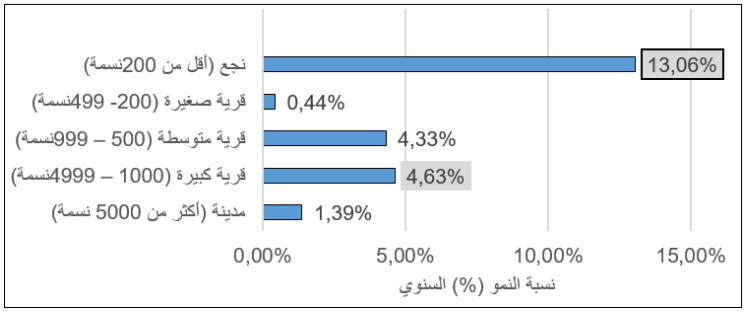

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على تحليل نتائج المعطيات التجميعية من:

- Répertoires des lieux habités de 1977, 1988, 2000 et 2013 ; ONS
- RIM, ONS, 1988 ; Méthodologie d'Elaboration du répertoire des villages de la Mauritanie 1988. P40
- RIM ; DATAR ; 2009 ; Rapport-Sédentarisation 2009, p: 25.

ولعل هذا التحول يعكس أحد أبرز أوجه التباينات السوسيومجالية الواضحة في المجال الترارزي، وخاصة إذا ما تبينا أن نسبة كبيرة من أعداد تلك التجمعات تتركز في الأجزاء الجنوبية من الولاية، وعلى محاور الطرق الرئيسية. ويلاحظ حدوث تراجع في أعداد القرى من الحجم الكبير نسبيا، لصالح أعداد القرى الصغيرة، على عكس ظاهرة الارتقاء *"Phonomene de promotion"* لبعض

التجمعات الريفية، بفعل النمو السكاني الذي يشهده بعضها، وهي الظاهرة المتمثلة في انتقال بعض التجمعات من صنف التجمعات الصغيرة جدا، إلى صنف التجمعات الكبيرة والمتوسطة (القرى الكبيرة، والتجمعات الشبه حضرية)، وذلك خاصة في الفترة الأخيرة من 2000-2013.

7. تبيان مجالي ملحوظ لتزايد الأنماط العمرانية في ولاية الترارزه:

حسب الإحصاء الأخيرة (2013)، تباينت المقاطعات تباينا كثيرا في نسب أعداد التجمعات السكانية حسب الأنماط، وخاصة الصغيرة منها، وتعتبر مقاطعة المذرذره، من بين المقاطعات التي استحوذت على النصيب الأوفر من تلك الأعداد (207 تجمعا) سنة 2013، تليها في ذلك مقاطعتي الركيز (173) وبوتيلميت (138)، في حين حظيت مقاطعة روصو بالعدد الأقل (95 تجمعا). غير أن التباين في متوسطات أعداد سكان تلك القرى يميط اللثام عن الأنماط السائدة في كل مقاطعة على حدة، إذ أن متوسط عدد سكان القرية في مقاطعة المذرذره ذات العدد الأكبر للتجمعات، لا يتجاوز 140 نسمة مقابل 600 نسمة لقرى مقاطعة روصو التي تحظى بأقل عدد للقرى في الولاية والتي تظل التجمعات السائدة فيها من القرى الكبيرة والمتوسطة حيث تصل نسبة القرى الصغيرة جدا فيها إلى 53,68% من مجموع تجمعاتها، مقابل 84,06% في مقاطعة المذرذره (الشكل: 7).

الشكل (7): التباين النسبي لأعداد التجمعات الدائمة حسب أنماط التجمعات، في المقاطعات، سنة 2013

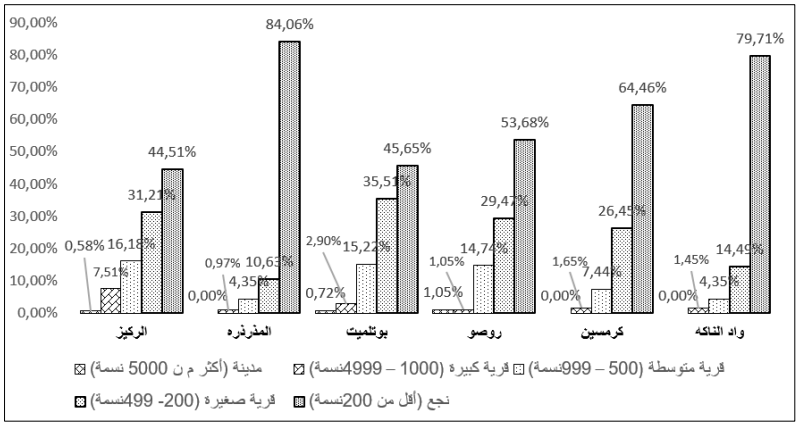

المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على تحليل نتائج الإحصاء الأخير حول السكان والمساكن، على مستوى التجمعات سنة 2013 (كل أصناف التجمعات حتى التي تقل عن 50)

ولا شك أن ضخامة عدد القرى في تلك المقاطعات، قد أدى إلى صغر متوسط عدد السكان في كل من تلك القرى في جل المقاطعات، باستثناء مقاطعات روصو (606 نسمة/التجمع)، وبوتيلميت (428 نسمة)، والركيز (408 نسمة)، هذا مقارنة بالمتوسط حسب الولاية والذي بلغ 303 نسمة، والذي يعتبر هو الآخر صغيرا، ويؤشر مرة أخرى إلى التضخم في أعداد القرى الصغيرة.

8. التقري المتزايد والضغط على الوسط والبنى الخدمية:

إن الضغط المتمثل في الاستغلال المجحف للمجال والمفرط للوسط الطبيعي كنتيجة للعشوائية التي ميزت استقرار الرحل على مدى فترات طويلة، دونما تخطيط وتهيئة مسبقة ومواكبة من طرف الجهات المختصة، من بين ما جعل جل القرى التي يقطنها أولائك الرحل يفتقر

إلى أدنى متطلبات الحياة من بني صحية وتعليمية ...؛ وقد أثر ذلك كثيرا على الغطاء النباتي في معظم أجزاء البلد، بفعل الانتشار العفوي للقرى في السهول والأودية، والمناطق الرعوية؛ وعلى محاور الطرق وفي مناطق تفتقر إلى الموارد المائية.

وفي هذا السياق ينظر إلى شح الموارد الطبيعة وهشاشتها في أجزاء كثيرة من البلد، كأبرز إشكال تنموي، ولاسيما بالنسبة لسكان الريف، سواء تعلق الأمر بالموارد المائية أو بالأراضي الزراعية، والرعوية. هذا إلى جانب الرغبة الجامحة للسكان في قرى منتشرة وبشكل عشوائي في المجال الوطني، في تلبية حاجاتهم السيوسيواقتصادية وبطرق عشوائية غاضين الطرف عما قد يخلفه استغلالهم ذلك، من ضغط على المجال وعلى البنى التحتية؛ في ظل ضعف التأطير التنموي في البلد.

كما يعد التقري العشوائي بواقعه الحالي في البلد، عبئا تنمويا يرفع من تكلفة التجهيزات ويقلل من فرص التنمية، مهما سعت الدولة إلى خلق بنى تحتية وخدمية، إذ أن شتت القرى وكثرتها لا يسمح بخلق بنى ذات أهمية، ولا بفك العزلة عن جل التجمعات السكانية في البلد، كما تظل المنشآت التعليمية والصحية ... في ظل هذه الوضعية، تعاني من عدم فاعليتها بسبب ارتفاع تكلفة إنشائها وتسييرها ومواكبتها للتطور المستمر لتزايد أعداد القرى؛ وعلى مستوى ولاية الترارزه هنالك أمثلة عديدة من أبرزها:

9. تواضع ظروف السكن، والنقص في التجهيزات الأساسية:

وهو المتجسد أساسا من خلال تدني نسبة الإضاءة المنزلية بالكهرباء (22,2%) مقابل نسب الإضاءة بالوسائل الأخرى، أما عن طريقة التزود بالماء، في ولاية الترارزه، فتعتبر نسبة الأسر المتزودة بالماء

عن طريق حنفية (داخل حوش المنزل/القطعة الأرضية) مرتبطة بشبكة المياه، دون المتوسط (38,33%)؛ مقابل نسبة (61,67%) من الأسر المتزودة بطرق أخرى (الشكلين: 8-9).

الشكلين (8-9): تبين التوزيع النسبي لأعداد الأسر التّرارزيّة، سنة 2013، حسب نمط الإنارة المنزلية، وطرق التزود بمياه الشرب.

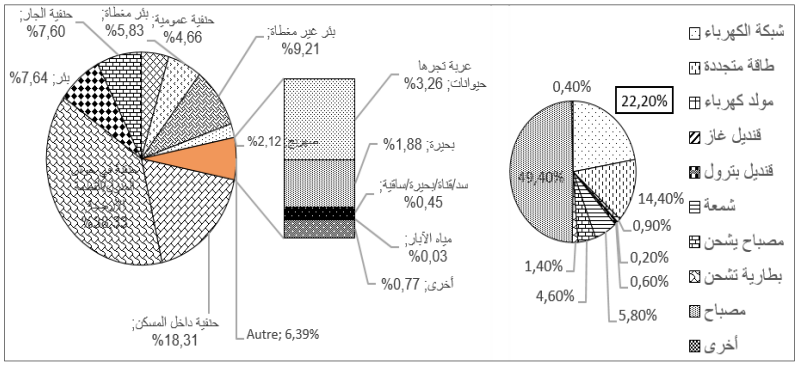

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن، 2013 (بتصرف)، الموضوع 10 (خصائص المسكن).

10. نقص وتباين كمي ونوعي في توزيع البنى والتجهيزات المدرسية:

يمكن تلخيص مضمون هذا العنصر بجملة: "مدارس بلا تلاميذ، وتلاميذ بلا مدارس"؛ وهي مسألة ليست بالجديدة على واقع الخدمات التعليمية في البلد؛ وهنا يشبه التعليم الابتدائي-الأساسي في كثير من التجمعات السكانية حاليا، ما كان يعرف في السابق، بالمدارس التمهيدية المسماة "مدارس القرى" التي تعتبر حسب *"G.Hardy"* هيئات ترويض وأدوات للحضارة المادية تقع في أكبر عدد من القرى ولا تضم سوى قسم واحد يدرس فيه معلم محلي لم يكن في السابق حاصلا على شهادة الدروس الإعدادية في الغالب (دي شاسيه، 2013، ص: 109).

وبالنظر إلى الخريطة التالية (رقم 1) يتضح ارتفاع، في المجمل، وتباين كبير في الغالب، لمعدلات أعداد التلاميذ في كل مدرسة في الولاية، إذ بلغ المعدل العام لأعداد التلاميذ في المدرسة الابتدائية 203 تلميذا، غير أن الارتفاع الكبير لذلك المعدل في بعض المقاطعات والبلديات يمكن اعتباره مؤشرا هاما في النقص في أعداد المؤسسات الابتدائية؛ كما هو الحال بالنسبة لمقاطعة روصو (289 تلميذا)، ثم مقاطعة الركيز (234 تلميذا) رغم الأهمية النسبية لأعداد المدارس في الولاية (الخريطة:1).

وتشير إحصائيات الإدارة الجهوية للتعليم بـ"روصو" إلى نقص في التجهيزات والأدوات المدرسية المتوفرة خلال السنة الدراسية 2017-2018 (بالنسبة للابتدائيات)، حيث يعتري الكثير من المدارس النقص في الوسائل والتجهيزات والأدوات الضرورية رغم الحالة الجيدة لأغلبها. وهو ما يتضح من التباين الكبير في أعداد الحجرات المدرسية حسب المقاطعات، رغم الكفاية (التغطية) النسبية لتلك الحجرات لأعداد التلاميذ إذ بلغت في المتوسط 56 تلميذا لكل حجرة، وكذا الحال بالنسبة للطاولات، غير أن النقص الكبير في الطاولات يتضح بشدة في جل المقاطعات، من خلال ارتفاع متوسطات أعداد التلاميذ للطاولة الواحدة، وهو المتوسط الذي بلغ في المجمل 6 تلاميذ للطاولة الواحدة على مستوى الولاية، ما يؤشر على الاكتظاظ الكبير في أعداد التلاميذ (الخريطة:1).

الخريطة (1): التباين النسبي لأعداد المؤسسات التعليمية، والطاولات والحجرات الدراسية، وتغطية كل منها لأعداد التلاميذ، خلال 2017-2018 (المدارس الابتدائية العمومية)

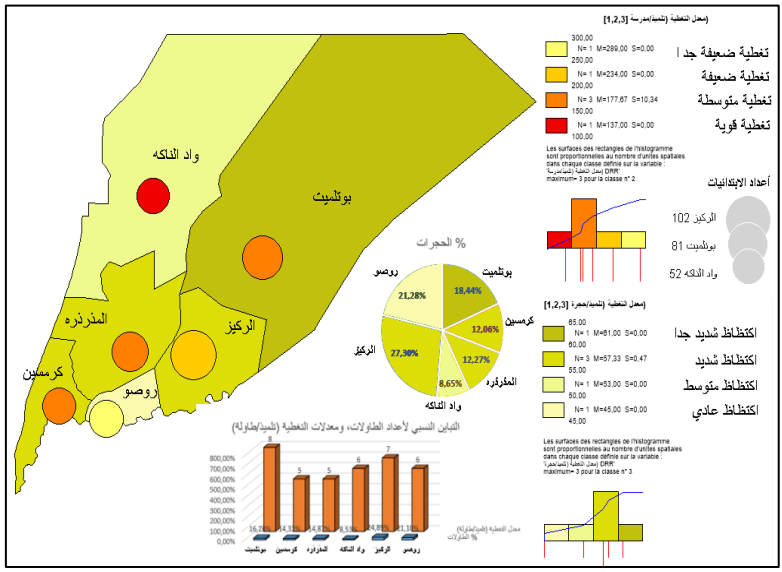

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات (DREN ROSSO 2018)

11. نقص وتباين كمي ونوعي في توزيع المؤسسات، ومؤشرات التغطية الصحية:

من الناحية العددية للبنى الصحية العمومية، تتوفر ولاية الترارزه على إدارة جهوية واحدة *(DRAS)* مقرها مدينة روصو عاصمة الولاية، مكلفة بتخطيط ومتابعة وتنسيق الأنشطة الصحية في الولاية، في مختلف المستويات المجالية في الولاية، كما تتوفر على مستشفى إقليمي مستقل من فئة مراكز الاستطباب الوطنية في البلد، وهو مركز الاستطباب الوطني في مدينة روصو، الذي يحتوي على أزيد من 150 سرير، مع خدمات الاستعجالي والطب العام، وطب الأطفال والولادة،

والجراحة وأقسام للتحاليل الطبية والمختبر وقسم أشعة وتصوير طبي ... إلخ، وتتوفر كذلك على مستشفى مقاطعاتي (*départemental*) في مدينة بوتيلميت، هو مستشفى حمد بن خليفة في مدينة بوتيلميت، والمختص بخدمات الطب العام، وطب الأطفال، والتوليد، والأمومة، والجراحة مع مختبر وأقسام التصوير الطبي.

وإلى جانب تلك البنى توجد حسب التقارير الرسمية لسنة 2017، حوالي 14 مركزا صحيا تمثل 11,97% من مجموع المراكز الصحية في البلد وأغلبها في عواصم المقاطعات، وزهاء 95 نقطة صحية في عموم المجال الترارزي (12,96 على المستوى الوطني). هذا بالإضافة إلى 50 وحدة صحية قاعدية *(USB)* مع وكالة إقليمية للأدوية *(CAMEC)*، بالإضافة إلى مكتب إقليمي للتأمين الصحي *(CNAM)*. و51 وحدة ثابتة للتلقيح، مع 37 مستودعا صيدليا (عموميا)، وعيادتي طب أسنان، هذا فضلا عن مدرسة جهوية للصحة بروصو *(ESPR)* (; MS, DPCIS, 2014 2017)؛ هذا على مستوى البنى العمومية الخدمية لقطاع الصحة.

وانطلاقا من تحديث تلك الأرقام السابقة، بالاعتماد على المعطيات الميدانية المتحصل عليها من السجلات الإحصائية للإدارة الجهوية لسنة 2018، يتبين أن للوسط الريفي النصيب الأوفر من تلك البنى (90,10%)، لكن من الصنف الأدنى (87 نقطة صحية، و4 مراكز صحية)، بينما لم تمثل نسبة الوسط الحضري سوى 9,90%. ولعل ما يبرر هذا التوزيع المتباين مجاليا، هو محاولة تعويض غياب البنى الصحية المتطورة أو حتى العادية في المجال الريفي.

أما على مستوى **التغطية الصحية** فمن أبرز ما يمكن استنتاجه هنا هو افتقار جل المقاطعات إلى الأعداد الكافية من الأطباء العامين،

والمختصّين خاصة، كما أن النقص البيّن في تلك الأعداد يعبر غلبا على الطابع الريفي لأغلب تلك المقاطعات ولاسيما مقاطعة الركيز (956 70 نسمة)، في حين قد يعكس ارتفاعها النسبي ارتفاع درجة التحضر بالنسبة لمقاطعة روصو، ثم مقاطعة بوتيلميت بدرجة أقل.

وبمقارنة المعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية *(OMS)* والخاصة بالمصادر البشرية في المجال الصحي، والتي تبين بعض العتبات السكانية من منطلق التغطية (ساكن/عامل صحي أو بنية صحية) لتوفير كل بنية صحية أو عامل صحي من فئة مهنية معينة والمراكز (انظر التعليق رقم: 4)؛ بواقع توزيع البنى الصحية والطاقم الطبي في الولاية حسب المقاطعات؛ تتبين لنا ملامح النقص والزيادة حسب المقاطعات (RIM, O.N.S, 2016). (الشكلين: 10-11).

الشكل (10): التباين العددي لمعدلات التغطية الطبية (عامل/نسمة) وفق معايير (OMS) (حيث: (ن) تعني نسمة، و (إ.س.إ) تعني الإناث في سن الإنجاب)

المصدر: من إنجاز شخصي بالاعتماد على إحصاءات الإدارة الجهوية بروصو سنة 2018 (DREN ROSSO 2018)

ففي حين يظهر الشكل الأول النقص الشديد في العمال من صنف القابلات والمولدات المساعدات، وفي الأطباء العامين، وتضاعف معتبر في أعداد الطاقم بالنسبة لعمال الصحة من صنف الممرضين؛ يظهر لنا الشكل الثاني، الزيادة والتضاعف في أعداد البنى الصحية المناسبة، حسب المقاطعات، من صنف النقاط الصحية، مقابل النقص في البنى من صنف المستشفيات، وإن كان العدد الإجمالي لها في الولاية يلبي العدد المطلوب (1 مستشفى/150000 نسمة)، وعدد سكان الولاية دون 300 ألف نسمة؛ هذا في حين يظهر الشكل تلبية أعداد المراكز الصحية للعدد المطلوب في جل المقاطعات (الشكل: 11).

الشكل (11): التباين العددي لمعدلات التغطية الطبية (بنية/نسمة) وفق معايير (OMS)

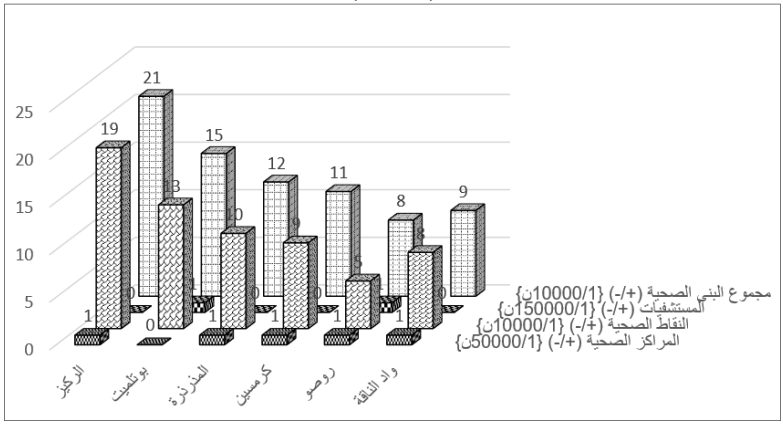

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على إحصاءات الإدارة الجهوية بروصو سنة 2018 (DREN ROSSO 2018).

خاتمة:

إن التشتت المميز للظاهرة القروية في موريتانيا عموما، مع التذبذب بين الزيادة والنقص في بعض الأحيان في أعداد التجمعات السكانية، ووجود قرى وتجمعات تولد وأخرى تندثر؛ قد زاد من تكاليف الاستثمار في البني التحتية الأساسية (الصحية، التعليمية ...)؛ ما شكل عقبة أمام التخطيط والاستثمار العام لتلبية حاجات السكان، ولاسيما في المجالات القروية، المرتكزة على الزراعة والمياه، ما يؤدي بدوره إلى شكل من أشكال الصراعات الاستيطانية العشوائية، للسيطرة على الماء والمرعى والمجال؛ ويزيد من أعداد البنى الخدمية الصغيرة (مدارس، نقاط صحية...) التي تشكل عبئا تنمويا على البلد ككل، دون أن تتميز بالمعايير والفاعلية التي تجعل منها وحدات خدمية قادرة على تلبية المتطلبات الملحة للسكان المحليين؛ إذ يظل معظمها عبئا على ميزانيات الدولة، في شكل بنى خدمية متواضعة وهشة ظهرت كنتيجة (في بعضها)، لضغوط اجتماعية (لدى السكان المحليين) على الجهات المختصة بإنشاء تلك البنى.

التعليقات:

1- يشير مصطلح التقري، في موريتانيا، إلى عمليات استيطان البدو الرحل لأماكن استقرار ثابتة، بشكل دائم تمثلها قرى مختلفة الأحجام، وهي ظاهرة كانت ملفتة للنظر بشكل كبير في السنوات الأولى للاستقلال إثر الموجات الأولى للجفاف (خلال السبعينيات)، حين تزايدت أعداد القرى وتزايدت موجات الهجرة نحو مراكز الاستقرار البشري في البلد.

2- كما سرعت ثلاث سنوات من الحرب التي انضافت إلى موجهات الجفاف، وتيرة التطور في البنيات الاجتماعية في البلد، والتي كان من أبرز انعكاساتها التقري العشوائي وظهور الأحياء العشوائية الكثيرة وخاصة في مدينة نواكشوط، آنذاك، كما كان من أبرزها، مظاهر التقري الريفي في الجنوب على حساب حياة البدو الرحل التي أصبحت هامشية أكثر فأكثر (فرانسيس، دي شاسيه، 2013،

موريتانيا من سنة 1900 إلى سنة 1975 ، (ترجمة ، بن الغراب، بوعليبيه)، منشورات دار النشر جسور-نواكشوط، 2013، ص ص: 443-444).

3- مجموع السكان هنا هم السكان القانونيون، أي مجموع السكان المقيمون الحاضرون+ مجموع السكان المقيمون الغائبون (أي ما يعني إهمال أعداد السكان الزائرين إبان إجراء الإحصاءات).

4- معايير التغطية حسب 1 :(*OMS*) مستشفى لكل 150000 نسمة، 1 مركز صحي لكل 50000 نسمة؛ 1 نقطة صحية لكل 10000 نسمة؛ 1 طبيب عام لكل 5000 نسمة؛ 1 ممرض لكل 3000 نسمة؛ 1 طبيبة نساء (قابلة) دولة "*SAGE-FEMME*" لكل 1300 امرأة في سن الانجاب (15-44 سنة).

قائمة المصادر والمراجع:

1- دي شاسيه، فرانسيس (2013). **موريتانيا من سنة 1900 إلى سنة 1975.** [المترجمون] بوعليبه بن الغراب، ط: 1، انواكشوط: دار النشر جسور.

2- فائدة، يوسف عبد المجيد؛ وآخرون (1978). **الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دراسة مسحية شاملة**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة: دار نافع للطباعة، 1978.

3- المكتب الوطني للإحصاء (2015). **التعداد العام للسكان والمساكن سنة 2013، الموضوع 10: خصائص المسكن.** نواكشوط 2015.

4- ولد أبنو، عبد الله ولد سيد محمد (2012). **التنمية القروية المستدامة في موريتانيا؛ الأبعاد والآفاق، نماذج من الضفة اليمنى لنهر السنغال**، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

5- ولد التقي، محمد عالي (2018). **الخدمات والمجال في ولاية "الترارزاه" (موريتانيا)**، أطروحة دكتوراه، في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

6- ولد الشيخ سعدبوه، محمد الحسن (1999). **التحولات المجالية والاقتصادية بولاية "الترارزه"**، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس-اكدال.

7- ولد المحبوبي، سيدي عبد الله (1996). **الهجرات الداخلية والتنمية بموريتانيا**؛ أطروحة دكتوراه، في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جامعة تونس الأولى.

8- مقابلة مع السيد العمدة المساعد لبلدية "تگنت"، السيد "المختار عيدّله"، خلال تعبئة الاستمارات الميدانية الموجهة للبلديات، 2018.

9- MHUAT. (2009). ***Stratégie d'encadrement de la sédentarisation***. s.l : DATA, 2009., Rapport provisoire.

10- ONS, DSDS. 1994. ***RGPH, 1988 : Répertoire des Villages de la Mauritanie. 1994***.

11- R.I.M, O.N.S. 2017. ***Monographie régionale de la wilaya du Trarza a partir ses données du (RGPH), 2013***.

12- R.I.M, O.N.S. ***Les Recensements Générales de la Population et de l'Habitat : les années 1977 ; 1988 ; 2000.***

13-RIM, Office National de la Statistique (O.N.S.). (1977). ***Recensement 1977*** ; Nouakchott 1977.

14- RIM, MS, DPCIS, SNIS, (2014**).** ***Annuaires des Statistiques Sanitaires, 2014***.

15- RIM, MS, DPCIS, SNIS, (2017). ***Annuaires des Statistiques Sanitaires, 2017***.

16- RIM, O.N.S. (2016). ***Rapport de l'Etude sur la Demande Sociale en Mauritanie à partir des données du Recensement Général d et de l'Habitat (RGPH); 2013,*** (Réalisé par Mohameden Ould Lafdhal, Consultant National).

17- RIM, BCRP, (1976), ***Enquête de la population et l'habitat urbain en 1975***, Ministre d'Etat à l'Economie Nationale et Ministere du Developpement, Nktt, RIM.

18- RIM, ONS. (1988). ***Méthodologie d'Elaboration du répertoire des villages de la Mauritanie 1988***.

19- RIM; O.N.S.-(2015). ***Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2013***, Janvier 2015.